على خلفية التوجيهات الرئاسية بتحريك ملفات الفاسدين

مجلس القضاء الأعلى والهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد يعقدان اجتماعاً موسعاً

السماوي: حريصون على تطبيق القوانين النافذة في مكافحة الفساد ونؤكد أهمية استمرار التشاور بين الهيئتين

السماوي يترأس اجتماع مجلس القضاء الأعلى والهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد

صنعاء / سبأ:

عقد مجلس القضاء الأعلى والهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد اجتماعاً موسعاً أمس، برئاسة رئيس مجلس القضاء رئيس المحكمة العليا القاضي عصام السماوي، لمناقشة التنسيق والتعاون المستمر بين السلطة القضائية والهيئة في ضوء توجيهات فخامة رئيس الجمهورية بتحريك قضايا الفساد وتقديم مرتكبيها إلى العدالة لنيل جزائهم العادل.

وفي اللقاء أكد رئيس مجلس القضاء الأعلى أهمية التشاور المستمر بين المجلس والهيئة بما يحقق الغرض السامي الذي من اجله أنشئت الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد والمتمثل في مكافحة الفساد وفقا للقوانين ذات الصلة.وشدد القاضي السماوي على حرص السلطة القضائية على تطبيق القوانين النافذة في مكافحة الفساد وسرعة البت في القضايا خاصة المحالة من الهيئة.

من جانبه استعرض رئيس الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد المهندس احمد الآنسي الجهود التي تقوم بها الهيئة في إطار المسؤوليات الملقاة على عاتقها والدور المعول على السلطة القضائية في سرعة الفصل في القضايا المحالة من الهيئة إلى القضاء.

وكان وزير العدل الدكتور عازي الأغبري أشار إلى الجهود التي تقوم بها محاكم الأموال العامة في النظر والفصل في قضايا الأموال العامة، ومنها القضايا المحالة من الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد في نطاق أمانة العاصمة، خلال العام الماضي، حيث فصلت المحكمة في 224 قضية من إجمالي عدد القضايا المنظورة أمامها وعددها (522) قضية مال عام محالة من الجهاز المركزي للراقبة والمحاسبة، والهيئة والوطنية العليا لمكافحة الفساد ومكتب النائب العام، والأجهزة الحكومية المختلفة.

وأكد وزير العدل أنه سيتم التركيز أكثر على تأهيل قضاة الأموال العامة، والاهتمام بمحاكم ونيابات الأموال العامة ورفدها بالعدد الكافي من القضاة وأعضاء النيابة بما يكفل سرعة الفصل في القضايا ووفقا للقوانين المرتبطة بذلك.

فيما استعرض النائب العام الدكتور عبد الله العلفي ومحامي الأموال العامة سعيد العاقل، تقريراً مفصلا عن القضايا المحالة من الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد إلى النيابة العامة، والإجراءات والقرارات التي صدرت في تلك القضايا.

وأوضح التقرير ما تم التصرف فيه من قضايا من قبل النيابة العامة، والقضايا التي تم إحالتها إلى المحاكم بالإضافة إلى القضايا التي ما زالت قيد النظر.

وفي الاجتماع تم الاتفاق على ان يتولي وزير العدل، تكليف قاض في الأموال العامة في أمانة العاصمة وقاضٍ في محكمة الأموال العامة محافظة عدن لنظر القضايا المحالة من الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد الى النيابة العامة، في نطاق اختصاص المحكمتين المذكورتين.

كما اقر الاجتماع استمرار التنسيق في مراجعة وإعداد التشريعات الجزائية، الخاصة بمكافحة الفساد بما يمكن الهيئة، السلطة القضائية في مكافحة منابع الفساد.

إلى ذلك أعرب رئيس وأعضاء الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد عن تقديرهم للجهود التي تبذل قبل السلطة القضائية في مساندة ودعم جهود الهيئة في القيام بمهامها الوطنية في اجتثاث الفساد والتي أثمرت من استعادة خزينة الدولة لمبلغ 11 ملياراً و 594 مليون ريال، و81 مليوناً و500 ألف دولار أمريكي فضلا عن إحالة 34 قضية لنيابة الأموال العامة، و30 قضية تم معالجتها إداريا، و200 قضية تم حفظها لعدم توفر الأدلة، أوباعتبارها قضايا كيدية.

كما ثمنوا جهود مجلس القضاء الأعلى ووزارة العدل في إنشاء محكمتين إداريتين في أمانة العاصمة صنعاء ومحافظة عدن، ودعم وزارة العدل في مجال التدريب والتأهيل للعاملين في الهيئة في مجال الفساد وغسيل الأموال.

وكان فخامة رئيس الجمهورية وجه في اجتماع يوم الأربعاء الماضي الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد، بتحريك ملفات قضايا الفاسدين سواء كانوا وزراء سابقين أو حاليين أو رؤساء مؤسسات وهيئات ومصالح حكومية وغيرها أو أي مسؤولين أو أشخاص متورطين في قضايا الفساد المالي والإداري أياً كانوا وفي أي موقع وفي مقدمتهم أولئك الذين يدعون الطهارة وهم غارقون في الفساد وملفاتهم ملأى بالفساد وبحيث يتم إحالتهم للقضاء ومحاسبتهم على ممارساتهم الفاسدة.

وحث فخامته خلال لقائه رئيس وأعضاء الهيئة، بحضور رئيس مجلس القضاء الأعلى - رئيس المحكمة العليا القاضي عصام السماوي ووزير العدل الدكتور غازي الأغبري - على مضاعفة جهودهم في ملاحقة قضايا الفساد والعبث بالمال العام وتقديم المسئولين عن ذلك إلى القضاء لاتخاذ الإجراءات القانونية بحقهم وبما يحافظ على المال العام ويحد من الفساد.

وزير العدل يلتقي ممثل المفوضية السامية لشؤون اللاجئين

د. غازي الأغبري خلال لقائه ممثل المفوضية السامية لشؤون اللاجئين

صنعاء / سبأ:

التقى وزير العدل الدكتور غازي شائف الاغبري أمس، ممثل المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين السيدة آن مايمان .

وفي اللقاء تم مناقشة قضايا اللاجئين والجهود التي تبذل من قبل الحكومة اليمنية في مواجهة الأعباء المتزايدة جراء تدفق اللاجئين من القرن الإفريقي إلى اليمن، بالإضافة إلى التشريعات والقوانين التي تحمي حقوقهم .

وفي اللقاء أكد وزير العدل أن اليمن تقوم بمراجعة التشريعات والقوانين الوطنية بما يتواءم مع الاتفاقيات الدولية في مجال حقوق الإنسان، وحماية حقوق اللاجئين .. مثمنا الجهود التي تبذلها المفوضية في دعم جهود اليمن في إيواء اللاجئين.

من جانبها أشادت المسؤولة الدولية بجهود الحكومة اليمنية في إيواء اللاجئين وحماية حقوقهم ، ومتابعة قضاياهم .

وأبدت استعداد المفوضية لتقديم برنامج تدريبي للقضاة وأعضاء النيابة العامة في مجال حقوق الإنسان والاتفاقيات والبرتوكولات الدولية الخاصة باللاجئين .

وتم الاتفاق على البدء في اتخاذ الخطوات العملية اللازمة للبدء بالحوار حول برنامج الدعم الخاص بتدريب القضاة وأعضاء النيابة ، وإعداد مذكرة تفاهم خاصة بذلك.

لدى تدشينه توزيع آليات ومعدات النظافة لأمانة العاصمة بكلفة مليار و(380) مليون ريال

أمين العاصمة: المعدات والآليات ستعمل على تحسين أداء النظافة وإظهار العاصمة بما يليق بها

أمانة العاصمة / سبأ:

دشن وزير الدولة أمين العاصمة عبد الرحمن محمد الأكوع أمس بمشروع النظافة بصنعاء توزيع 25 فرامة وعدد من الآليات ومعدات النظافة على جميع مناطق النظافة بمديريات أمانة العاصمة العشر بكلفة إجمالية بلغت ملياراً و380 مليون ريال.

في التدشين أشار الوزير الأكوع إلى ان هذه المعدات والآليات لمشروع النظافة ستعمل على إحداث نقلة نوعية وستقوم بدور كبير في تحسين أداء النظافة وإظهار العاصمة صنعاء بمظهر جمالي يليق بها كعاصمة لليمن .

وقال أمين العاصمة " إن المعدات والآليات الجديدة التي يتم توزيعها اليوم بهذا الكم تعد الأولى من نوعها في تاريخ أمانة العاصمة وجميع محافظات الجمهورية، وتعد انجازا كبيراً يستوجب صيانته والحفاظ علية ".

ولفت إلى توجيهات فخامة رئيس الجمهورية الرئيس علي عبدالله صالح بهذا الجانب حيث وجه باعتماد مبلغ لمواجهة شراء آليات ومعدات جديدة للنظافة بالإضافة إلى التوجيه باعتماد 502 عامل نظافة جدد وتوزيعهم على مناطق النظافة بأمانة العاصمة لما من شأنه تحسين مستوى النظافة في العاصمة صنعاء .

من جهته أكد وكيل أمانة العاصمة لقطاع النظافة والبيئة الدكتور عبد الوهاب صبرة أهمية معدات النظافة الجديدة التي سيكون لها دور كبير في رفد وتغطية جزء من الآليات والمعدات التي أصبحت متهالكة .. مشيراً إلى أنها تأتي ضمن خطة أمانة العاصمة والإدارة العامة للمشروع للعام الجاري 2011م لعملية الإحلال واستبدال الآليات وإضافة 20 في المائة من الآليات الجديدة خلال العامين القادمين.. موضحا أن المعدات التي تم سيتم توزيعها على بعض مناطق الأمانة

الأكوع خلال تدشين توزيع آليات ومعدات النظافة لأمانة العاصمة

تتضمن 25 فرامة من النوع الكبير سعة 10 أمتار مكعبة وحمولة 5 أطنان مزودة ومجهزة بأحدث التقنيات اللازمة للنظافة .. بالإضافة إلى 2 بلدوزرات وغرافتين متوسطة الحجم وغرافتين فلاشنق ضغط لعملية التنظيف فضلاً عن 20 قلاباً حمولة 3 أطنان تم توزيعها سابقاً ضمن خطة التجديد والإحلال للمشروع.

من جانبه أشار نائب مدير عام مشروع النظافة للشئون المالية فائز الغربي إلى أن المؤشرات الفنية لكمية المخلفات التي تم رفعها خلال العام المنصرم 2010م تبلغ 405 آلاف و 850 طناً بزيادة عن المقابل 2009م بنحو 43 ألفاً و 978 طناً .. مشيرا إلى أن المعدات التي رفد بها المشروع ستساعده على مضاعفة الجهود في تنفيذ المهام المناطة به على الأوجه الأمثل .

وأكد أن المشروع ضبط خلال العام الماضي نحو خمسة آلاف و 574 مخالفة منها مخالفات مشهودة ومسددة و120 قضية تم اتخاذ الإجراءات القانونية بإحالتها للنيابة والجهات القضائية.

حضر التدشين وكيل الأمانة المساعد لقطاع النظافة محمد عبدالواسع الإرياني والمدير التنفيذي لصندوق النظافة نبيل الأزرق ومدير عام مشروع النظافة المهندس سليم مغاس.

جمعية الميثاق تدين دعوات الفتن وتشيد بالمبادرة الرئاسية

صنعاء /سمير الصلوي:

دعت جمعية الميثاق السكنية كافة أبناء الشعب اليمني إلى الاصطفاف الوطني والتمسك بالدعوات الصادقة والمخلصة التي وجهها الأخ الرئيس علي عبدالله صالح في خطابه التاريخي أمام مجلسي النواب والشورى يوم الأربعاء 2 فبراير 2011م الذي تطرق فيه إلى مجمل القضايا الوطنية ومنها دعوته أحزاب المعارضة للجلوس على طاولة الحوار ووضع مصلحة الوطن فوق كل الاعتبارات.

وأكدت الجمعية في بيان لها بأنه من خلال الحوار الصادق يمكن التغلب على كافة العراقيل والتحديات والمؤامرات التي تواجه الوطن.. داعيةً كافة القوى السياسية والاجتماعية في الوطن للاصطفاف لمواجهة التحديات التي تفرضها أعمال العنف والتطرف والإرهاب المطالبة من بعض الحاقدين بالانفصال.. مشددة في الوقت ذاته على ضرورة وجود رؤية واستلهام عميق لآفاق بعيدة عن المصالح الشخصية تستهدف في المقام الأول حماية الوطن من الأخطار والإرهاب والتخريب ودعاة الردة والانفصال وهو ما يتطلب -بحسب قولها- تفعيل قوى المجتمع الحية وبناء مؤسسات المشاركة الشعبية والحزبية وتجميع الإمكانيات وتضافر الجهود والقدرات الوطنية المتاحة ضمن مشروع وطني نهوضي يجابه التحديات ويحقق الفوز بالحاضر لبناء المستقبل.

وبحسب ما جاء في البيان فإن الظروف الدقيقة التي تمر بها اليمن والتي تستدعي من كافة القوى السياسية والاجتماعية الاستجابة الفورية غير المشروطة للدعوة والالتفاف حولها والعمل من اجل الوطن وفق قواسم مشتركة وثوابت وطنية متفق عليها تقوم على قاعدة التحرر من عقدة التمسك بإلغاء الآخر وابتزازه.. لا تنسجم مع بعض المواقف الحزبية التي أشارت إليها الجمعية بالقول: من المؤسف أن تظل بعض الأحزاب متمترسة خلف شعارات وأطروحات سياسية وفكرية عفى عليها الزمن" . مؤكدة في الوقت ذاته أن الأحداث والتجارب السابقة قد أثبتت جمود وعقم تلك الأحزاب التي ظلت ومازالت تنظر إلى دعوة الاصطفاف من منظور ضيق ورؤية منغلقة لا تتجاوز الحسابات الذاتية والتكتيكات الحزبية الصغيرة التي لا تستوعب حقائق الواقع ومتغيراته -حد قولها.

وقد ظل مفهوم الاصطفاف عند هؤلاء يقترن بتقاسم السلطة والمشاركة فيها خارج إطار صناديق الاقتراع وشرعية الانتخابات المجسدة لإرادة الشعب وثقته غير مدركين ان الديمقراطية والتعددية التي انتهجها شعبنا وتأصلت بنصوص دستورية لا مجال للتراجع عنها والالتفاف عليها هي الحقيقة التي لا تقبل المساومة والتفريط فيها بأي حال وتحت أي ظرف ومثل هذه الأحزاب -بحسب تعبير الجمعية بحاجة إلى إعادة التفكير في نهجها والمراجعة الموضوعية لخطابها السياسي والإعلامي حتى تستطيع أن تعي حقائق الواقع وتنال ثقة الشعب وتثبت وجودها في ميدان المنافسة الشريفة وهذا يتطلب قدر من الشجاعة والجرأة للإقدام على خطوات الإصلاح وتجنب الانزلاقات إلى متاهات الأخطاء والنأي عن أساليب المكابرات والعناد والغرور والإغراق في الذاتية والأنانية.

وأوضح البيان أن التمسك بالمبادئ والقيم الدينية والوطنية النبيلة التي تنبذ العنف والتطرف وإثارة الكراهية والبغضاء بين الناس وتحث على كل ما فيه مصلحة الوطن والشعب وتعزيز الوحدة واحترام الآخرين وعدم الازدراء بهم والإساءة إليهم هو الطريق الصائب الذي ينبغي أن يسلكه هؤلاء كي ينالوا احترام الشعب وثقته واحترام المؤسسات الدستورية والأنظمة والقوانين.. مبيناً أن من يسيرون عن عكس التيار لن ينالوا احترام الآخرين بل سيظلون معزولين عن الشعب وغارقين في أوهامهم وغير قادرين على الخروج من تلك القوقعة التي وجدوا أنفسهم بها ولم يبارحوها وذلك نتيجة ما يسلكونه من نهج خاطئ وما آمنوا به من أفكار عقيمة لم تستوعب حقائق الواقع والمتغيرات الجارية من حولهم.

وأشار البيان إلى أن حقائق التاريخ تؤكد أن الطريق نحو المستقبل المشرق كان وسيظل من خلال التلاحم وتوحيد الصفوف والعمل المخلص من اجل مصلحة الوطن ووضعها فوق كل اعتبار.. وقال "إن طريق الأهداف العظيمة لا يتحقق بشعارات فضفاضة وبرامج طوباوية لا تملك قاعدة جماهيرية أو بأدوات ووسائل العصور الوسطى وعدم استيعاب إمكانية الواقع المادية والذاتية المتاحة ومثل هؤلاء الباحثين عن الوهم يخسرون الممكن في سبيل البحث عن المستحيل.

في ورشة عمل عن علاقة الجامعة بالمجتمع ومتطلبات العمل..

التأكيد على تفعيل خدمة مؤسسات التعليم العالي لمتطلبات سوق العمل

من أعمال الورشة

جانب من الحضور

الحديدة/ أحمد كنفاني:

عقدت بقاعة المؤتمرات بكلية التربية في الحديدة صباح أمس ورشة عمل عن علاقة الجامعة بالمجتمع ومتطلبات سوق العمل نظمتها جامعة الحديدة بالتعاون مع الجهات ذات العلاقة في المحافظة وناقشت الورشة بمشاركة أكثر من (40) من الأكاديميين والمختصين ورجال الأعمال وممثلي السلطة المحلية ومنظمات المجتمع المدني أوراق عمل حول إمكانية الجامعة ودورها في تلبية احتياجات سوق العمل وعلاقة الجامعة بسوق العمل «الواقع والطموح» ومخرجات التعليم والصعوبات التي تواجهها ودور منظمات المجتمع المدني والموائمة بين مخرجات التعليم العالي «الشراكة المجتمعية».

وفي الافتتاح أشار رئيس جامعة الحديدة الدكتور حسين عمر أبوبكر قاضي إلى أهمية تنظيم مثل هذه الفعاليات والأنشطة للتعرف على متطلبات سوق العمل من التخصصات والمهارات الأكاديمية والمهنية وتطوير البرامج التي تقدمها الجامعة بما ينسجم مع متطلبات سوق العمل وخلق شراكة حقيقية مجتمعية تخدم مجالات التنمية وأكد ضرورة تضافر الجهود على مستوى القطاع العام والخاص لإحداث نهضة تنموية في شتى المجالات وأشاد رئيس الجامعة بالجهود التي تبذلها القيادة السياسية ممثلة بفخامة الأخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية والمسؤولين في الدولة وما تحقق ولا يزال للوطن من تطور ونهضة تنموية ومكتسبات ومنجزات جمة عمت خيراتها كافة أرجاء الوطن.

فيما أكد نائب رئيس غرفة التجارة والصناعة بالحديدة الأخ أحمد جازم سعيد أهمية مناقشة القضايا الاقتصادية وطرح التصورات والحلول والرؤى العملية.

من جهته أشار الأخ أحمد سالم شماخ عضو غرفة تجارة وصناعة الحديدة إلى أهمية تطبيق توصيات الورشة من قبل القيادات المعنية وبما يسهم في معالجة المشاكل التي يواجهها القطاع الاقتصادي وسوق العمل ووضع الحلول المناسبة لها.

تخلل مجريات الندوة التي أدارها رئيس جامعة الحديدة الدكتور حسين قاضي عدد من المداخلات تناولت في مجملها دور الجامعة في تطوير التنمية البشرية وما يجب أن تقدمه لسوق العمل وقد خرجت الورشة بالتوصيات التالية: تفعيل خدمة مؤسسات التعليم العالي لمتطلبات سوق العمل، تحفيز المصانع لفتح أبوابها أمام طلاب الجامعة لاكسابهم المزيد من الخبرة، تعزيز العلاقة بين الجامعات ومراكز البحوث والقطاع الخاص، استيعاب أكبر قدر من المخرجات المؤهلة في سوق العمل والعمل على تأهيل القدرات البشرية من خلال تطوير المناهج، تحسين المناخ الاستثماري وتوجيه التعليم وتمديد سياسته نحو احتياجات المجتمع ومواكبة المناهج للمعوقات التي تواجه سوق العمل.

معا لمكافحة «القاتل»

عبد الله بن كدة

مبادرةإيجابية ومهمة تلك التي تمثلت في إشهار مؤسسة (يمن بلا قات)، وجميل شعارها وهدفها (لحياة أفضل لنا ولأجيالنا).. وسيكون أجمل عندما يتداعى الجميع لمناصرة هذه المبادرة والتفاعل معها وتحقيق أهدافها.. فمن ذا الذي لم يتأثر بهذه الشجرة الخبيثة، حتى أولئك الذين لا يتعاطونها ولعل أبلغ أثر سببته زراعة القات هو أنها طالت عصب الحياة وأهم عناصرها وهو الماء.. فكم تستنزف زراعة القات من المياه في الوقت الذي تشكو مناطق زراعته من شحة فيها، وكم أزهقت أرواح بسبب السموم والمواد الكيماوية التي تستخدم في زراعة القات، مع إيماننا بأن الأعمار بيد الله.

كم مرضى في المستشفيات، وكم من شباب خرجوا عن طاعة أولياء أمورهم، وكم من موظفين أفسدوا، وكم من الوقت ضاع، كم وكم.. وكل هذا بسبب القات.. حقاً لقد أصبح القات قاتلاً لكل شيء فينا وبدون أن نشعر أو ندرك هذا الخطر الحقيقي الذي دخل كل بيت وأصبح الضيف المدلل والمحبوب والغالي.

وقد آن الأوان للوقوف بجدية وصدق، لإيجاد البديل واتخاذ محاصيل زراعية بديلة بالتدريج، ولا بد من وجود إرادة سياسية لاتخاذ قرار بمنع بيع وتعاطي القات في المناطق التي لا تزرعه إلا في يومي الخميس والجمعة ومن ثم تعميم ذلك على كل المناطق، وهذا بالتأكيد سيخفف من لجوء المزارعين لاستخدام المواد الكيماوية في زراعته لغرض التسريع بنموه وتكاثره لمواجهة الطلب المتزايد عليه وبالتالي ستخف آثار السموم على صحة الناس، وسيحد من استنزاف المياه وستقل بقية الأضرار الأخرى في المجتمع.

هذا إذا كانت هناك نوايا صادقة وجادة للوصول إلى يمن بلا قات، وتحقيق حياة أفضل لنا ولأجيالنا.